الواقعة على فرد من افراد الناس والعرف واضح وان الاول يفيد السلب الجزئي
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا احمله كثير
من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه
بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم
يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت
احدا رادا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني
ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا يصح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسره
في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على
انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح
انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه
الواحد والجمع والمونث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد
لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا
مذكرا او مونثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان
احدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم
المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل
المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون
احدهنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد والا يكون
بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي حينئذ
هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس والحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا
ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي
وتخصيصه بالمتكلم بمعنى الا يكون غيره بهذه الصفة اعني حيث لا يصدق

مدلوله انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد
بل يكفيه ان يكون رأى احدا الا ان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي
لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد منفية وتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعنى هو المفهوم
الصريح واللازم امتناع ما انا ضربت زيدا الا ان نفي ضرب زيد يستلزم نفي
الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص
الملزوم بالشي لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا
لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب على
ما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا المقام انما
يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع
على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل
فحسب والتقدير خلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد
نفي الفاعل ها هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس
فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
فيصيب وهمه وحصر في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد
من الناس الخ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب
هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي مقاربة ومبناها
انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت هذا امثله في نحو انا ما قلت
كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فهو محصل كلامه انه
اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة

Copyright © King Saud University